امتياز التبغ والتنباك وأثره في قيام أول انتفاضة شعبية في إيران (١٨٩٠م – ١٨٩٢م)

هبة عبد الرحيم عبد الرحمن سليمان(*)

مقدمة:

أدت عدة عوامل إلي تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية التي شهدتها إيران في أواخر القرن التاسع عشر، منها طبيعة النظام السياسي القاجاري القائم علي أساس العلاقات الاقطاعية، والذي استحوذ رجالاته علي مقدرات الشعوب الإيرانية، وفي الوقت نفسه لم تشهد إيران أي محاولة جادة لتطوير بنية النظام السياسي للتخفيف من الأعباء التي تحملتها معظم شرائح المجتمع الإيراني نتيجة للسياسة الاقتصادية التي اعتمدها ناصر الدين شاه بمنح الامتيازات للدول الأجنبية، مما أفقد البلاد استقلالها الاقتصادي وأدي إلي وقوع نظامها السياسي تحت تأثير تنافس القوتين الكبيرتين، بريطانيا وروسيا، وفي خضم هذه الأجواء جاءت سفرات الشاه المتتالية إلي أوروبا لتزيد من أعباء البلاد المالية، التي كان ضحيتها أبناء الشعوب الإيرانية الذين كانت أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية سيئة، في الوقت الذي كان فيه الشاه ورجال البلاط ينعمون بثروات البلاد وكأنها حكر لهم ولاتباعهم.

وأمام تزايد مصروفات الدولة، ونفقات البلاط الباهظة، كانت العوائد المالية من الضرائب لا تتناسب وهذه النفقات على الرغم من تنوع الضرائب وتعدد أساليب تحصيلها، فاتجه ناصر الدين شاه إلي البحث عن موارد إضافية، حتى وإن ترتب عليها مخاطر سياسية واقتصادية للبلاد، فلم يكتف ببيع الألقاب والمناصب العليا في الدولة، فاتجه إلي منح الامتيازات للدول الأجنبية لقاء ثمن بخس لا يتناسب ورهن ثروات البلاد، فكان قلما يمر يوم في البلاط من دون أن يباع شئ ما إلي أحد ما بسعر ما.

(*) هذا البحث من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: "العلاقات الإيرانية البريطانية في العصر القاجاري ودورها في سقوط الدولة القاجارية في ضوء الوثائق والمصادر الفارسية"، وتحت إشراف: أ.د/ شعبان ربيع محمد طرطور – كلية الآداب – جامعة سوهاج & د. أحمد رياض عز العرب – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

وتحت وطأة هذه الأوضاع التي كانت تمر بها إيران استغل البريطانيون وجود الشاه في لندن أثناء سفرته الثالثة فزينوا له إمكانية معالجة أوضاع إيران الاقتصادية السيئة وتحقيق مستوى اقتصادي أفضل للبلاد، وتوفير الموارد المالية للبلاط، إن هو منح امتياز احتكار التبغ والتنباك في إيران، إلي إحدى الشركات البريطانية، وقد وجدت هذه الفكرة الرضي والاستحسان من ناصر الدين شاه، الذي كان تواقاً لإيجاد مخرج للأزمة الاقتصادية والسياسية التي كانت تعاني منها البلاد.

إلا أن هذا الامتياز واجه معارضة شديدة من قبل أطياف الشعب الإيراني المختلفة ومن رجال الدين ورجال البازار، فلقد كان التبغ والتنباك في ذلك العصر يشكلان جزءاً مهما من المحاصيل والتجارة في إيران، كما أنهما كانا مصدر دخل للكثير من المزارعين والتجار، فضلا عن أن أطياف كبيرة من الناس كانوا يستهلكون هاتين المادتين في حياتهم اليومية، ولهذه الأسباب وغيرها وصلت المعارضة الشعبية بعد ذلك أوجها ضد الحكومة القاجارية، ليصبح بذلك هذا الامتياز الشرارة التي اندلعت منها أول انتفاضة شعبية في إيران ضد الأجانب والاستبداد الملكي، وقد تركت هذه الحركة أثر كبير علي ما أعقبها من وقائع وأحداث، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك علي النحو التالي:

-مقدمة.

-المبحث الأول:

كيفية منح امتياز التبغ والتنباك ١٨٩٠م

-المبحث الثاني:

أسباب قيام انتفاضة التنباك

أولاً: الأسباب السياسية والاقتصادية.

ثانياً: الأسباب الثقافية والدينية.

المبحث الثالث:

أحداث انتفاضة التنباك ١٨٩١- ١٨٩٢م

-الخاتمة.

المبحث الأول: كيفية منح امتياز التبغ والتنباك ١٨٩٠م

ظهرت فكرة منح امتياز التبغ إبان وجود ناصر الدين شاه(١) في لندن خلال سفرته الثالثة، فبعد النجاح الكبير الذي حققه هنري درموند ولف Henry Drummond Wolff (٢)، بفضل مهارته الدبلوماسية في الحصول علي امتيازي الملاحة في نهر الكارون(٣)، وتأسيس المصرف الشاهنشاهي(٤)، استثمر علاقته الوثيقة بالصدر الأعظم ميرزا علي أصغر خان(٥)، فتوج نجاحه في وضع اللبنات الأولى لامتياز التبغ والتنباك في صيف ١٨٨٩م عندما كان الشاه في لندن، حيث جرى تبادل الأحاديث عن إمكانية توفير احتياجات إيران المادية وتحقيق رفاهيتها وازدهارها الاقتصادي إذ ما تم فتح أبواب إيران أمام التجارة والصناعة البريطانية وفي مقدمتها منح حق جمع محصول التبغ والتنباك لتصنيعه وبيعه في الداخل أو تصديره للخارج لشركة إنجليزية(٦)، مستغلاً في ذلك رغبة الشاه الملحة للحصول علي الأموال لإشباع رغباته ونزواته الشخصية، وكان التبغ والتنباك آنذاك من أهم السلع في صادرات إيران إلي إنجلترا التي كانت تنقله من إيران عن طريق ميناء عباس ومنه إلي الخليج الفارسي ثم إلي الصين(٧)، فعرفه ولف بصديقه رجل الأعمال الميجور جيرولد تالبوت Major.G.Talbot (٨).

وكان لتالبوت اهتمامات بشئون إيران وبالشئون الاقتصادية، ودراسات عن الدخانيات، وكان يدرك تماماً أن هناك ثروة سرية كامنة في إيران يمكن استغلالها، ألا وهي التبغ والتنباك الذي يعد من المحاصيل الإيرانية المتميزة، والذي يفوق التنباك الهندي عطراً وجودة(٩)، فضلا عن أن كمية التبغ والتنباك التي كانت تستهلك سنوياً في إيران كانت تقدر بحوالي ثمانية عشر مليون من أو ما يقارب من (٥٢٢٣٠)طن، إذ كانت ظاهرة التدخين وقتها شائعة بين الرجال والنساء في إيران. ولهذا قال تالبوت "إني اكتشفت ثروة سرية كامنة في إيران"(١٠) وهذا يعني أن إيران تمثل سوقاً كبيرة لاستهلاك التبغ، لذلك بذل تالبوت مساعيه بمساندة الوزير البريطاني ولف لكي تحصل شركته على امتياز حق جمع محصول التبغ والتنباك لتصنيعه وبيعه في داخل إيران، أو تصديره إلي الخارج لما سيعود على شركته من نفع مادي كبير.

اقتنع ناصر الدين شاه بفكرة ولف ورحب بها، وعلى أثر ذلك تم التفاهم على الشروط والتفاصيل الخاصة بمنح الامتياز إبان وجود الشاه في لندن(١١)، لشركة تالبوت البريطانية التي أطلق عليها اسم " شركة التنباك الحكومية الفارسية" Imperial Tobacco Corporation Persia وفي الوقت نفسه وجه الشاه الدعوة إلي تالبوت لزيارة إيران لغرض التوقيع علي وثيقة الامتياز، وعند وصوله طهران اخفت المفوضية البريطانية نبأ وصوله لعدة أيام بالاتفاق مع ميرزا على أصغر خان أمين السلطان، الذي تولي مهمة تهيئة مشروع الامتياز، فذكر أمين السلطنة بهذا الصدد: " كنا نعقد الجلسات لمناقشة مواد مشروع الامتياز إما في داري، أو في مبني المفوضية البريطانية، وتمت تهيئة كل شئ دون أن يعلم أحد من الإيرانيين الغرض من مجئ تالبوت، ولم يكن هناك من فكر بموضوع التبغ والتنباك"(١٢).

وبعد الانتهاء من المناقشات تمت تهيئة عقد الامتياز، وتولي أمين السلطنة مهمة توضيح كل التفاصيل المتعلقة بالعقد للشاه، والفوائد التي سيحصل عليها، فكان ناصر الدين شاه أكثر حماساً للتوقيع على الامتياز عندما قدم له تالبوت مبلغ خمسة وعشرين ألف جنيه استرليني نقداً مقابل منحه الامتياز، وفي الوقت نفسه كان أمين السلطان قد استلم المبلغ ذاته لقاء جهوده في التحضير لعقد الامتياز، في حين وزع تالبوت ثلاثة أضعاف هذا المبلغ كرشاوي إلي الموظفين الآخرين(١٣).

وتم التوقيع علي امتياز التبغ والتنباك لصالح شركة تالبوت البريطانية في الثامن من مارس عام ١٨٩٠م، وقد تضمن الامتياز خمسة عشر بنداً هم:

١-تتعهد الشركة الإنجليزية، بموجب الامتياز، أن تدفع لإيران ١٥ ألف ليرة إنجليزية سنوياً، بغض النظر عن المكسب أو الخسارة.

٢-على الشركة المحتكرة تحديد كمية التبغ والتنباك موضع الحاجة، وعلى الحكومة الإيرانية توفير هذه الكمية، وإلزام المزارعين بعدم بيعها أو تصديرها سوى للشركة المحتكرة، ويحق للتجار المحليين الاستمرار في تجارتهم داخل إيران شريطة الحصول علي إذن أصحاب الامتياز.

٣-يتم تسليم الحكومة الإيرانية ربع الأرباح المتبقية بعد خصم ٥% منها لسداد رأس مال الامتياز، وللحكومة الإيرانية حق التفتيش على الشئون المالية للشركة.

٤-إعفاء الشركة من دفع الرسوم الجمركية على كافة مستلزمات عمل الشركة التي تقوم باستيرادها من الخارج.

٥-منع نقل التبغ والتنباك من مكان إلي آخر دون إذن الشركة، إلا ما كان للاستعمال الشخصي.

٦-بيع محصول التبغ والتنباك في جميع أرجاء البلاد إلي الشركة نقداً، وبصورة ودية ترضى الطرفين، لكن في حالة عدم الرضا سيلجأ الطرفان إلي التحكيم التعسفي.

٧-تتعهد الحكومة الإيرانية بعدم فرض أية زيادات في الضرائب أو الرسوم المقررة على التوتون والتنباكو والسجائر لمدة خمسين عاماً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، كما يتعهد أصحاب الامتياز بدفع القيمة الحالية المقررة للرسوم.

٨-في حالة إخلال أحد الطرفين بالبند السابق يصبح موضع مساءلة، كما تتم مساءلة كل من يتهرب من هذا الامتياز وكل من يخفي، أو يعثر لديه التبغ والتنباك.

٩-للمزارعين الحق أن يتفقوا مع الشركة للحصول على سلف عن إنتاجهم طبقا لشروط تطلع عليها الدولة.

١٠-على المزارعين والعاملين في مجال الدخان إطلاع أقرب مندوب للشركة بكمية ما لديهم من محصول حتى يتمكن أصحاب الامتياز من تنفيذ ما تعهدوا به في البند السادس.

١١-لا يحق لأصحاب الامتياز شراء الأراضي إلا إذا استلزم الأمر ذلك بهدف تخزين المنتج.

١٢-يحق للمزارعين الحصول علي أموالهم وفقاً للشروط والأحكام التفصيلية التي وضعها أصحاب هذا الامتياز بالتعاون مع الحكومة.

١٢-لو لم يقم أصحاب الامتياز بتأسيس شركة خاصة بأعمال الامتياز في إيران خلال عام من تاريخ توقيع الاتفاقية، يكون الامتياز لاغيا من تلقاء نفسه إلا إذا كان السبب خارج عن إرادة الطرفين كنشوب الحرب وما شابه.

١٤-في حالة نشوب خلاف بين الطرفين يتم الاحتكام إلي طرف ثالث يوافقان عليه، وإذا تعذر الاتفاق بواسطته يعرض الخلاف على أحد سفراء ألمانيا أو إيطاليا أو الولايات المتحدة الأمريكية للبت فيه(١٤).

١٥-حرر هذا الامتياز في نسختين، ووقعت ومهرت من قبل الشاه والميجور تالبوت وذلك في ٢٨ رجب ١٣٠٨هـ(١٥).

وهكذا تمكن البريطانيون عن طريق هذا الامتياز، وبفضل خبرتهم ومهاراتهم الدبلوماسية من وضع أيديهم على أكبر وأوسع محصول اقتصادي في إيران.

المبحث الثاني: أسباب قيام انتفاضة التنباك

ولعدة أسباب كان الوقت ملائماً لترتفع أصوات الناس ضد الحكومة، وضد امتياز التبغ والتنباك معاً، منها أسباب سياسية واقتصادية ومنها أسباب أخرى ثقافية ودينية نذكرها فيما يلي:

أولاً: الأسباب السياسية والاقتصادية:

تفاقمت الأزمة السياسية والاقتصادية في إيران في أواخر القرن التاسع عشر، بسبب استبداد النظام السياسي الحاكم المتمثل في شخص ناصر الدين شاه، ورجالاته الذين استحوذوا على مقدرات الشعوب الإيرانية في ذلك الوقت. فقد تحول ناصر الدين شاه في الآونة الأخيرة إلي حاكم أوتوقراطي، رجعي، محب للمال والجاه بمعنى الكلمة، وكان لا يحسن اختيار أصحاب المناصب، ابتداء من منصب الصدارة إلي أصغر منصب في الدولة (١٦)، مما ترتب عليه مساوئ سياسية واقتصادية للبلاد.

وقد اختفت في الفترة الأخيرة من حكمه محاولاته الإصلاحية، التي أثمرت أقل القليل، ولا نستثني من ذلك حتى المؤسسة العسكرية فقد تحول الجيش في الأساس إلي مؤسسة هزيلة وكأنها وجدت بهدف توفير مبالغ كبيرة من المال لأصحاب النفوذ، فبالرغم من أن مبالغ طائلة قد خصصت للجيش، إلا أن القسم الأكبر من رواتب العسكريين التي كانت ترسل كل ستة أشهر كانت تدخل جيوب الحكام ونوابهم، وتحول دفع الرشاوي والإتاوات إلي ظاهرة سائدة في صفوف الجيش، وكان علي الجند أن يحصلوا على معيشتهم من أعمالهم

كحمالين، أو بنائين، أو يتحولون إلي باعة متجولين في الأيام الخالية من التدريب، حتى يتمكنوا بذلك من إعالة أسرهم(١٧). فلا غرابة إذن أن يكون هؤلاء مصدر غضب أكثر من كونهم مصدر حماية.

أما أمراء الأسرة القاجارية وكبار رجال البلاط فبحكم تسلطهم على مؤسسات الدولة واستئثارهم بالمناصب عن طريق الرشاوي والهدايا وسيطرتهم علي الأراضي الواسعة أصبحوا يشكلون طبقة متميزة تمتعت بمعظم الامتيازات وفي مقدمتها الإعفاء من الضرائب التي وقع كاهلها على الشرائح الأخرى للمجتمع الإيراني(١٨)، فقد كانت مؤسسات جباية الضرائب تلاحق المواطنين في كل مكان بسبب جشع المسئولين وتفاقم ظلمهم واستبدادهم من أجل جمع أكبر قدر ممكن من الأموال وتبعاً لذلك استشرت من جديد ظاهرة الرشوة والتحايل والمكر بين الناس الذين كانوا يحاولون التخفيف عن أعبائهم بكل السبل(١٩). وفي الوقت الذي أثقل فيه النظام القاجاري الحاكم كاهل الشعب الإيراني بالضرائب، كان ناصر الدين شاه يصرف ببذخ شديد في رحلاته إلي أوروبا ١٨٧٣م – ١٨٧٨م – ١٨٨٩م مما كلف خزانة الدولة مبالغ طائلة في الوقت الذي كان في الإيرانيون يتضورون جوعاً لسوء الإدارة الحكومية في توفير الغذاء في الأعوام ١٨٨٩م – ١٨٩١م (٢٠).

وقد لخص أبو القاسم طاهري أوضاع إيران في أواخر القرن التاسع عشر قائلاً: "إن السنوات العشر الأخيرة من حكم ناصر الدين شاه كانت سنوات مليئة بالصعاب الجمة لشعوب إيران... دفعت بإيران إلي حياة حالكة... لسوء سلوكه وأنانيته وحبه لنفسه وتبذيره وتسلطه الذي دام ما يقرب من خمسين عاماً(٢١).

هذا فيما يتعلق من أسباب سياسية سبقت توقيع الامتياز، أما من الناحية الاقتصادية، فإن امتياز التنباك كان بإمكانه أن يترك آثاراً وبصمات سلبية علي المجتمع الإيراني، ومن ذلك الأضرار التي كانت ستلحق بالمزارعين الإيرانيين عندما يجبرون على بيع محصولهم إلي جهة واحدة، بعد أن كان أمامهم أكثر من مائة مشترى، مما يعطي مرونة للمزارع الإيراني في بيع إنتاجه بالسعر الذي يناسبه، بالإضافة إلي الخسائر المادية التي ستتعرض لها إيران بموجب الامتياز، لأن ما تحصل عليه لم يكن سوى خمسة عشر ألف جنيه سنوياً وربع الربح

المتحقق، في حين كانت الدولة العثمانية تحصل علي ستمائة وثلاثين ألف جنيه مع خمس الربح سنوياً إلي جانب الفرق الكبير في كمية الإنتاج، الذي كان أقل مما هو في إيران، فضلاً عن أن الدولة العثمانية لها الحرية في تصدير التبغ إلي الخارج(٢٢)، بالإضافة إلي تنازل السلطات الإيرانية عن استيفاء أي رسوم جمركية من الشركة ومعاملها لمدة خمسين عاماً طبقاً للبند الرابع من الامتياز، ومن هنا يتبين كم هي الأضرار التي تعرض لها الاقتصاد الإيراني، وإن المستفيد الحقيقي من الامتياز كانت الشركة، لأن تجار التبغ والتنباك في مدينة أصفهان وحدها كانوا يدفعون للحكومة ما يعادل عشرين ألف جنيه سنوياً، وهكذا كان بإمكان المسئولين الإيرانيين الحصول على الأموال من مزارعي التبغ والتنباك دون الرضوخ إلي الأجانب وتحميل البلاد مثل هذا العبء، وتعريض الشعب الإيراني إلي الأذي والإذلال، وتسائل ناظم الإسلام كرماني، هل دقق أحد المسئولين الإيرانيين كم هي الأضرار التي من شأنها أن تلحق بالبلاد؟ وكيف وافق مسئولوا الحكومة على منح مثل هذا الامتياز (٢٣)؟! إلا أن هذه التساؤلات تصبح لا معنى لها أمام انتشار ظاهرة الرشوة وفساد الجهاز الإداري للدولة الذي كان من أصغر موظف إلي الشاه المسئول الأول في الدولة.

كذلك الخوف من ارتفاع أسعار التبغ والتنباك، اللذين كان يدخلان ضمن الحاجات اليومية للناس(٢٤)، لم يكن سوى سبب مباشر لتفجير الاستياء المتراكم، إذ عد الإيرانيون الامتياز هجوماً وحشياً علي خصوصية الأمة التي تعد التدخين عادة وطنية للرجال والنساء على حد سواء(٢٥)، ويقول طبيب الشاه الدكتور فورييه(٢٦)، بهذا الخصوص "إن اعتصام التنباك نجم عن اعتقاد الإيرانيين بأن من غير الصحيح أن يشتروا تبغهم الذي ينتجونه هم من الإنجليز الذين يعدونهم من الكفرة"(٢٧).

لهذا عد امتياز التبغ والتنباك من أكثر الامتيازات سوءا وأعظمها تأثيراً على الاقتصاد الإيراني.

ثانياً: الأسباب الثقافية والدينية:

أما عن الأسباب الثقافية فقد كان للصحف الإيرانية الصادرة في الخارج، وفي مقدمتها صحيفة "اختر" الصادرة في استانبول، وصحيفة "القانون"

الصادرة في لندن، وصحيفة "الحبل المتين" الصادرة في كلكتا، دور بارز في التعريف بماهية هذا الامتياز، والاعتراض علي توقيعه، فبالرغم من المباحثات التي سبقت منح الامتياز، وما أعقبها من زيارة لممثلي الشركة الإنجليزية وعلي رأسهم الجنرال تالبوت، إلا أن الشعب الإيراني لم يكن على دراية بعد بتفاصيل الامتياز وماهيته حتى أوائل عام ١٨٩١م، لأن الشركة ما كانت تمارس أعمالها بعد في إيران آنذاك، بينما انتشر خبر الامتياز في أوربا فأخذت تلك الصحف تنشر التفاصيل عن مواد الامتياز، وماهيته ووجهت الانتقادات اللاذعة للمسئولين الإيرانيين لتفريطهم بثروات البلاد، عندها نبهت أذهان الإيرانيين إلي ما يجري في الخفاء وزادت من وعيهم، وساهمت في إثارة غضب الجماهير ومعارضتهم للشاه وانتقادهم لباقي المسئولين الإيرانيين لعدم احترامهم حقوق الإيرانيين والإضرار بمصالحهم خدمة للأجنبي، ففي ١١ نوفمبر ١٨٩٠م وعلى حد ما نقله براون، كتبت صحيفة "اختر" مقالاً بعنوان "امتياز التنباك في إيران" جاء فيه: "أن الامتياز الذي منح بإرادة الشاه... كان فائق الأهمية، ولا يمكن أن يعطي للأجانب مقابل ثمن (١٥) ألف ليره سنوياً، لأن ذلك فوق التصور، لقد سلمت ثروات إيران على طبق من الذهب إلي الأجانب، وبما أن ثروات البلاد تعنى استقلالها وإرادتها، فلن يكون بمقدور الإيرانيين بعد الآن التصرف بثرواتهم حتى لو توفرت لهم شروط أفضل وإن ذلك سيسبب أضراراً كبيرة للتجارة في إيران" (٢٨). وقارنت الصحيفة الامتياز بانحصار التنباك في الدولة العثمانية، وقالت بهذا الصدد: "أن الامتياز العثماني شئ آخر تماماً، وهو لا يشبه الامتياز الإيراني فإن الانحصار في الدولة العثمانية، ينحصر في الداخل فقط... وقد أغفلت حكومة إيران مطالعة هذا الامتياز لتأخذ منه العبرة، وكان بإمكان إيران أن تحصل علي الأموال من ثرواتها من التنباك دون الرضوخ إلي الأجانب، وتدخلهم، فترفع بذلك عن البلاد والشعب الإيراني عبئاً ثقيلاً... أننا نقول من منطلق اخلاصنا وحرصنا لشعب إيران، إن الأمل يحدونا بأن تتغير شروط وتفاصيل ذلك الامتياز الذي نشرته الشركة، وأن تسعي حكومة إيران إلي تحقيق ما يكفل رقي وتقدم شعبها وبلادها"(٢٩). وكذلك ما نشرته صحيفة "القانون" الصادرة في لندن في عددها السادس الذي صدر في يوليو ١٨٩٠م من تساؤلات على لسان تاجر قزويني "اليس من أحد يسأل هذا الشاب النبيل

(يقصد أمين السلطان) بأي قانون تبيع دولتنا حقوقنا للأجانب؟... كيف تجرؤ على بيع الملحدين وسائل عيش المسلمين؟ فهل الشعب الإيراني مات حقاً حتى تبيع الحكومة ميراثه في المزايدة؟"(٣٠).

وهكذا عزت الصحافة توقيع الامتياز إلي جهل المسئولين الإيرانيين لأنهم لم يكلفوا أنفسهم حتى عناء الإطلاع على الامتياز العثماني لانحصار التبغ ليستفيدوا منه عند مفاوضتهم مع الشركة، فكان قبولهم بشروط الشركة بمثابة كارثة لاقتصاديات إيران.

وكان مجرد الإطلاع على مواد الامتياز وحدها كافية لإثارة مشاعر الإيرانيين ضد سياسة الدولة، فتقدم في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٨٩١م، مجموعة من كبار التجار بعرائض احتجاجية إلي الشاه طالبوا فيها بإلغاء الامتياز، إلا أنهم لم يلقوا بدورهم أي استجابة(٣١)، وهكذا مضت الشركة في تنفيذ الامتياز بفضل تأييد الشاه ومساندة رئيس وزرائه.

ففي أوائل عام ١٨٩١م دخلت إيران مجموعة من الرعايا البريطانيين وعدد من أعضاء شركة الانحصار البريطانية، بلغ تعدادهم جميعا (٢٦٦) شخصاً، للمباشرة بأعمال الاستثمار، وتطبيق فصول الامتياز في جميع أرجاء إيران، وكان دخولهم، على حد تعبير محمود افشار، "بلاء نزل علي إيران"(٣٢)، فقد فهم الناس أن فصلاً جديداً من الضغط والإجبار سيبدأ في كل أرجاء البلاد، مما أدخل الفزع في نفوسهم، فثارت ثائرتهم ضد الامتياز، ويرى المؤرخ أبو القاسم طاهري، نقلاً عن مصادر إيرانية معاصرة للأحداث، أن الذي أثار الناس بشكل أكبر، أو كان عاملاً مهما في إثارتهم، هو سوء سلوك موظفي شركة التنباك الحكومية الإيرانية البريطانيين الذين أرسلتهم شركة تالبوت وكأنها دولة فتحت إيران، فقد منحوا الحماية المسلحة الكافية، ليباشروا أعمالهم بحرية مطلقة دون أن يعيروا الحكومة الإيرانية اهتماماً يذكر، بل أن المسئولين الإيرانيين تحولوا إلي عون لهم على أبناء جلدتهم، مما أثار حفيظتهم وأذكي نار حقدهم ونقمتهم(٣٣).

وبما أن شركة تالبوت كانت وحدها المسئولة عن بيع وشراء التبغ الإيراني، فقد اتبع موظفوها أساليب تعسفية في تحديد أسعار التبغ وفرضوا القيود القاسية على المزارعين الذين لم يكن أمامهم سوى تحمل أعباء الضرائب،

ومصادرة الإنتاج في حالة امتناعهم عن بيعه للشركة، وأثارت ممارسات وكلاء الشركة المشاعر المعادية للبريطانيين، بين الإيرانيين، وبدأ الشارع الإيراني يردد انتقادات لاذعة يوجهها الناس علنا للنظام منها: "اليوم قضية حصر التنباك وغدا الملح وبعده الحطب والفحم فالماء، مقابل أموال لا تصرف لإنماء البلاد حتما، بل ستكون ترقيه لفلان أو لدعم معاشات فلان، أو لسفرات الشاه إلي الخارج وملذاته في أوروبا، أو للترفيه عن سيدة جميلة، وسيتحمل الشعب الأضرار ويربح الأجانب فضلاً عن تسلطهم وهيمتهم على البلاد(٣٤).

ومن جانب آخر وصفت جريدة "التايمز" اللندنية الأوضاع التي كانت تعيشها إيران إثر ممارسة وكلاء الشركة لأعمالهم، فجاء في مقال لها في الأول من أبريل ١٨٩١م: "لم يكن الإيرانيون يعلمون شيئاً عن تفاصيل الامتياز وماهيته، ولكن ما أن دخل حضرات السادة إيران، وباشروا أعمالهم حتى أدرك الناس أن فصلاً جديداً من الضغط والإكراه والقسوة سيبدأ في البلاد"(٣٥).

أما عن الأسباب الدينية فقد كانت المشاعر الدينية في تفاقم مستمر ضد الحكومة، إذ لم يكن للحكام القاجار هيبة دينية مثلما كان للصفويين من قبل مثلاً، ولذلك فقد كان بوسع المؤسسة الدينية أن تتبني سياسة مستقلة إلي حد كبير في إيران آنذاك، بل كان من السهل علي رجال الدين أن يتحولوا إلي قادة للجماهير الممتعضة من سياسة الحكام القاجار، خاصة وأن الساحة السياسية كانت خالية من قوى مؤثرة أخرى، وأخيراً فإن النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به رجال الدين، بحكم موقعهم الاجتماعي وإمكانياتهم الاقتصادية الهائلة، جعلهم يرنون إلي السلطة السياسية، بل أرادوا أن تتحول مؤسستهم الدينية إلي المحرك الأساسي لكل حدث سياسي مهم تشهده البلاد(٣٦).

وقد آثار سلوك موظفي شركة التنباك الحكومية الإيرانية البريطانيين، وممارستهم سخط الإيرانيين وغضبهم ومشاعرهم المعادية تجاه البريطانيين، وبخاصة سلوكهم الشخصي واستهانتهم بتقاليد الشعب الإيراني، فمن بعد منح الامتياز قدم إلي إيران ٢٠٠ ألف أجنبي وانتشروا في كل مكان وفي كل مدينة فيها، وأقام هؤلاء لاسيما في طهران مراكز الفساد والفجور من مقاهي ومراقص وحانات الخمور، وكذلك الدور التبشيري الذين كانوا يقومون به من أجل الترويج للمسيحية في إيران والأقاليم، أضف إلي ذلك ما أقدمت عليه الشركة من بناء

أبراج عسكرية وتسليح لعمال وموظفين الشركة(٣٧). أدي إلي أن تتداعي إلي الأذهان فكرة أن البريطانيين يرغبون في استعمار إيران وجعلها إحدى مستعمراتهم مثلما فعلت شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند، وتنبه علماء الدين إلي خطورة الموقف، وأخذت المؤسسة الدينية علي عاتقها الدور القيادي لمناهضة الامتياز بقيادة علمائها، ليصطف الناس تحت قيادتهم ولم يكن اصطفاف الناس مجرد احتجاج علي إجراء معين اتخذته الحكومة، على الرغم من أن المواجهة كانت بسبب منح الدولة امتياز التبغ للأجانب وإنما كان في الأساس مواجهة بين جماهير الشعب والدولة، لأنها فرطت بحقوقها، وقد استثمرت المؤسسة الدينية ذلك(٣٨).

ويرجع الموقف المؤثر للمؤسسة الدينية في إيران إلي كونها الجهة المسئولة عن السلطة القضائية والتشريعية، وهذا ما جعلها على اتصال وثيق بكل شرائح المجتمع، كما أن امتلاكها لمساحات شاسعة من أراضي الوقف، جعلها قوة اقتصادية مؤثرة في البلاد، فضلاً عن إشرافها على شئون التعليم، الأمر الذي جعلها أكثر قدرة في التأثير علي عقول الناس عقائدياً وفكرياً(٣٩).
وعلى هذا الأساس فإن أي حركة أو انتفاضة أو ثورة لكي تحقق أكبر قدراً من النجاح كان عليها أن تحصل علي تأييد ومساندة رجال الدين والبازار، لقوة تأثيرهما على الرأي العام الإيراني فكرياً واقتصادياً، وهذا ما قد كان.

المبحث الثالث: أحداث انتفاضة التنباك

بدأت ردود الفعل الشعبية تنتشر بسرعة في أنحاء إيران ضد امتياز التبغ والتنباك، وقد بدأت المعارضة الشعبية للامتياز في جنوب إيران على أثر وصول موظفي الشركة إلي شيراز في أبريل ١٨٩١م، عندها طالب عباس أورد وبادي، أحد كبار تجار التبغ في المدينة، من تجار شيراز بإغلاق محلاتهم، فتجمهر الأهالي في وسط المدينة عاقدين العزم علي منع دخول الأجانب إلي مدينتهم، وتطور الوضع عندما التجأ التجار والأهالي إلي مجتهد المدينة سيد علي أكبر، صهر المرجع الديني، ميرزا حسين شيرازي، الذي ارتقي المنبر وألقي خطابا شهر فيه بالحكومة، ودعا إلي إلغاء الامتياز والتصدي لوكلاء شركة تالبوت البريطانية، واستل سيفه داعياً إلي الجهاد إذا حاول ممثلو الشركة دخول مدينتهم(٤٠). فعمت الفوضى والاضطرابات وتعالت الأصوات منددة بالبريطانيين وأغلقت أسواق المدينة(٤١).

وخشية من تطور الموقف وانتشار حركة المعارضة إلي المدن الأخرى، طلب ولف ورئيس الشركة في إيران، من رئيس الوزراء الإيراني اتخاذ الإجراءات السريعة لمعالجة الموقف، وعلى الفور صدرت الأوامر إلي قوام الملك، حاكم شيراز، للسيطرة على الموقف، فأمر بإطلاق النار على الناس المتجمهرين حول المسجد الجامع فقتل عدد منهم وجرح آخرون ولجأ الباقون إلي مرقد شاه جراغ(٤٢)، وخشية من العواقب الوخيمة التي من شأنها أن تحدث نتيجة للاعتصام، أمر رئيس الوزراء الإيراني بطرد(٤٣) سيد علي أكبر من شيراز حيث تم ترحيله إلي ميناء بوشهر، ومن هناك إلي البصرة، إلا أن النتائج كانت أسوأ مما توقعها المسئولون الإيرانيون، لأن سيد علي أكبر التقي بجمال الدين الأفغاني(٤٤)، الذي حمل بحماس راية معاداة الامتيازات، بما فيها البريطانية، وقد سبق أن طرد هو الآخر من إيران بسبب مواقفه تلك في يناير ١٨٩١م.

التقي جمال الدين في البصرة مع سيد على أكبر فأطلعه على الأوضاع السيئة التي كان عليها أبناء الشعوب الإيرانية، ومدى الإضرار التي لحقت بهم من جراء منح امتياز التبغ للبريطانيين، عندها ثارت حمية جمال الدين الأفغاني وكتب رسالة إلي ميرزا حسين الشيرازي ضمنها معاناة الإيرانيين، وحثه فيها

على إصدار فتوى بتحريم التدخين في إيران(٤٥)، وقد حمل سيد على أكبر رسالة الأفغاني إلي الشيرازي في سامراء وشكا له ما لحق به من أذي وإهانه علي أيدي السلطات الإيرانية التي "باعت البلاد بأبخس الأثمان إلي الأجانب"(٤٦) حسب تعبيره، وكان الأفغاني قد كتب في الوقت نفسه رسائل بليغة ومؤثرة إلي رجال الدين في إيران دعاهم فيها إلي مقارعة الظلم والاستبداد، الذي لحق بالبلاد بسبب سياسة الشاه، الأمر الذي يستوجب خلعه من العرش بـ "هجمات العساكر وطلقات المدافع والقنابر"(٤٧).

انتشرت أنباء الاضطرابات التي شهدتها شيراز إلي بقية المدن الإيرانية، واتخذت الأحداث أبعاداً خطيرة عندما انتقلت موجة الاحتجاجات إلي العاصمة طهران، والتي ظهرت على جدران بناياتها منشورات تناولت قضايا امتياز شركة تالبوت البريطانية، وموضوعات أخرى ذات أبعاد خطيرة مثل الحرية وسيادة القانون، ومس البعض منها رموز النظام الذين اتهمتهم المنشورات بالإلحاد، كما وصفت أجهزة الدولة بالضعف والفساد، في حين يعاني "الإيرانيون من الفقر والجوع والاستعباد"(٤٨).

استجاب الإيرانيون لهذه النداءات، فشهدت العاصمة طهران تظاهرات معادية للنظام الملكي، وتطور الأمر إلي مهاجمة القصر الملكي(٤٩)، وخشية من انتشار حالة الهياج الشعبي، هاجمت قوات السلطة المتظاهرين مما أدي إلي قتل وجرح عدد منهم وإلقاء القبض على عدد آخر، حيث تم نفيهم إلي قزوين، وكان من بينهم ميرزا رضا كرماني الذي قتل ناصر الدين شاه في وقت لاحق(٥٠).

ولم تكن تبريز عاصمة إقليم اذربيجان الإيراني، بعيدة عن تطورات الأحداث التي شهدتها المدن الإيرانية، ومن بين أسباب معارضتها لامتياز التبغ، أن تصدير التنباك الشيرازي والأصفهاني والكاشاني إلي خارج إيران، وبالذات إلي الدولة العثمانية، كان يتم عن طريق التجار الاذربيجانيين(٥١)، وأن تطبيق الامتياز من الشركة البريطانية ينطوي علي تهديد مباشر لمصالحهم ولهذا خرج التبريزيون في أوائل أغسطس ١٨٩١م بتظاهرات احتجاجية واسعة تضامن فيها رجال الدين مع أبناء مدينتهم، فامتنعوا عن التدريس في المدارس، وتوقف النشاط التجاري في المدينة عندما أغلق البازار. ورفع سكان المدينة برقية إلي

الشاه أعلنوا فيها رفضهم للامتياز وأنهم سيسعون إلي ضمان حقوقهم بأنفسهم(٥٢)، وهددوا باستخدام القوة المسلحة إذا رفض الشاه مطالبهم(٥٣).

وفي تطور لاحق، نظم أهالي تبريز مظاهرة أخرى في التاسع عشر من أغسطس ١٨٩١، مزقوا أثناءها إعلانات الشركة، ورفعوا بدلاً عنها شعارات مضادة لها(٥٤)، وطافوا في شوارع المدينة منددين بسياسة النظام، الذي منح حقوق المسلمين للمسيحيين، وبما يتعارض وأحكام القرآن الكريم، وتحدوا حاكم الولاية، مظفر الدين (ولي العهد)، عندما مرت التظاهرة من أمام قصره، وأقسموا أنهم سيحطمون مبني القنصلية البريطانية في المدينة، إذا لم يلغ الشاه الامتياز(٥٥). وأدي المجتهد التبريزي، ميرزا جواد، دوراً متميز في قيادة الاحتجاج، عندما أمر بعدم السماح لموظفي الشركة البريطانية من الدخول إلي المدينة(٥٦).

حاول ناصر الدين شاه تهدئه الموقف المتوتر، فأرسل علي اشتياني أحد أفراد حاشيته، مع بعض الهدايا لمقابلة المجتهد، ميرزا مرزا جواد، وقبل وصوله إلي تبريز علق سكان المدينة ورقة حول رقبة كلب، وطافوا به في شوارع المدينة تعبيرا عن احتقارهم لرسالة الشاه ومبعوثه(٥٧)، وعند وصول مبعوث الشاه وجد شوارع تبريز مليئة بالرجال المسلحين، فقفل راجعاً إلي طهران(٥٨)، وردا على ذلك أرسل الشاه قواته للقضاء على المقاومة في تبريز التي أراد أن يجعل منها درساً لكل من يتجرأ على التصدي لامتيازه ولكنه اضطر إلي التراجع أمام جبروت المتظاهرين، لم يكن أمام الشاه طريق آخر بعد تصعيد المواجهة مع أهالي تبريز، إلا استخدام الدبلوماسية لتهدئة الموقف المتوتر، فأوعز إلي رئيس وزرائه، إجراء حوار مع وولف، الوزير المفوض البريطاني، في حين وجه محسن خان مشير الدولة(٥٩)، إلي مقابلة الوزير المفوض الروسي بتزوف Betzov، وبعد ذلك عرض نتائج لقائهما أمام الشاه، ويبدوا أن الشاه طلب من الروس أن يتدخلوا لضبط الأمن في تبريز(٦٠)، ولكن روسيا، التي حاولت استغلال الفرصة المواتية لصالحها، اقترحت عليه أن يتصرف بعقلانية في إعادة الأمور إلي نصابها، وإلغاء الامتياز، وعندما حاول الشاه إقناع أهالي تبريز بانتخاب أعضاء الشركة في أذربيجان من بينهم، رفضوا اقتراحه وأصروا على موقفهم، بضرورة إلغاء الامتياز(٦١).

وبدأت الأوضاع في تبريز تنذر بالخطر بعد أن امتدت المعارضة إلي الجيش الذي امتنع عن استخدام القوة لإنهاء الاحتجاج، ولهذا أدركت السلطات الإيرانية عدم إمكانية استخدام الجيش لقمع الانتفاضة التي بدأت بوادر التحضير لها تظهر في المدينة، فلم يكن أمام الشاه من خيار آخر، بعد الموقف الحازم الذي بدأته المعارضة الشعبية، إلا إيقاف أعمال الشركة في أذربيجان في أواخر سبتمبر ١٨٩١م(٦٢)، وبذلك كانت تبريز المدينة الوحيدة التي لم يستطع ممثلو الشركة الدخول إليها(٦٣).

أدي انتصار أهالي تبريز في تحقيق مطالبهم إلي انتشار حركة المعارضة، وتزايد حدتها في الأقاليم الإيرانية الأخرى، ففي أصفهان، المعقل الديني العريق، احتج رجال الدين يقودهم آغا نجفي، ضد امتياز التبغ، وقد ذهبوا بعيداً في ذلك، بحيث أنهم قرروا منع بيع التبغ إلي الشركة وتداوله، إلي حين صدور فتوى تجيز لهم ذلك، وفشلت جميع محاولات حاكم المدينة لحملهم على العدول عن قرارهم، وشهدت مشهد احتجاجات مماثلة أيضاً في ٢٠ سبتمبر ١٨٩١م(٦٤).

وهكذا أتاحت مسألة امتياز التبغ المجال واسعاً لكل الشرائح الاجتماعية إن تؤدي دورها الوطني في التصدي للمصالح الأجنبية في البلاد، وعرف المثقفون الإيرانيون كيف يحركون عواطف الجماهير، ويثيرونها ضد حكم ناصر الدين شاه بإثارة مشاعر الناس الدينية، في نداءاتهم الحماسية، وبتحالفهم مع رجال الدين إيماناً منهم بأنهم مؤهلون أكثر من غيرهم في قيادة حركة المعارضة الجماهيرية، لقوة تأثيرهم الروحي، ومكانة مركزهم الاجتماعي الفاعل والمؤثر في تطور الأحداث السياسية، وهذا ما أكدته فتوى المجتهد ميرزا حسين الشيرازي بتحريم التدخين في ديسمبر ١٨٩١م.

فسبق أن أشرنا إلي الرسالة التي بعث بها جمال الدين الأفغاني إلي ميرزا حسين الشيرازي أثر لقائه بسيد علي أكبر في البصرة، وقد حث فيها الشيرازي علي دعم حركة المعارضة الشعبية لامتياز التبغ.

وجدت رسالة الأفغاني تجاوبا من الشيرازي، فبعث برقيته الأولي إلي ناصر الدين شاه، في السادس والعشرين من يوليو ١٨٩١م، احتج فيها على واقعة شيراز والإهانة التي لحقت بسيد علي أكبر، كما ندد بتدخل الأجانب في

شئون إيران، وعد ذلك مخالفاً لأحكام الدين وانتهاكاً لاستقلال البلاد(٦٥). وبعث الشيرازي ببرقية أخرى في سبتمبر ١٨٩١م عندما لم ترده إجابة على برقية الشاه السابقة، أوضح فيها بالتفصيل اعتراضاته على الامتياز وما يترتب عليه من أضرار اجتماعية وفوضى اقتصادية، وضمنها بالقول: "... وإن علي علماء المسلمين عدم السماح لتلك الأمور أن تنفذ وإن كانت هناك أرواح تزهق"(٦٦)، وعندما فشل الشيرازي في الحصول علي رد مقنع من الشاه، كتب في نوفمبر ١٨٩١م إلي ميرزا حسن اشتياني، أبرز مجتهدي طهران، خوله التصرف نيابة عنه في محاربة الامتياز(٦٧)، وفي أوائل ديسمبر ١٨٩١م، وصلت إلي طهران أول فتوى دينية ذات طابع سياسي أصدرها ميرزا حسين الشيرزاي بتحريم التدخين حتى يتم إلغاء امتياز التبغ والتنباك وهذا نصها(٦٨):

"بسم الله الرحمن الرحيم... اليوم استعمال التبغ والتنباك حرام بأي نحو كان ومن استعمله كمن حارب الإمام عجل الله فرجه"(٦٩).

أحدثت الفتوى على اختصار كلماتها، تأثيرها الواسع بين أوساط المجتمع الإيراني وحال وصولها طهران أمر ميرزا حسن اشتياني أن تقرأ علي الجمهور من علي المنابر، واستنسخ منها مائة ألف نسخة وزعت في جميع أنحاء إيران(٧٠)، وأصبح طاعتها واجبة في ترك التدخين، فكانت أفضل وسيلة سلمية لغرض إلغاء الامتياز(٧١)، وعلى أثر ذلك أغلق تجار التبغ والتنباك محلاتهم، وأحرق الناس جميع وسائل التدخين، وأحجم الجميع، الأغنياء والفقراء، عن التدخين(٧٧) ولم يجرؤ أحد علي التدخين لا في داره، ولا حتى في قصور الشاه، ورجال بلاطه، ودور السفارات الأجنبية في طهران، بالنسبة للموظفين والعمال المسلمين(٧٣)، فأكد الإيرانيون بذلك أنهم على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم وانتماءاتهم الاجتماعية بإمكانهم التوحد والاتفاق في مواجهة التحديات التي تواجه البلاد(٧٤)، وليس هناك ما يدعو إلي الدهشة إذا عرفنا أن امتياز التبغ والتنباك مس كل شخص في إيران تقريباً لشيوع ظاهرة التدخين بينهم مما أوجد استجابة موحدة من الجميع في معارضة الامتياز. وفي تعليق لأحد المؤلفين البريطانيين، على استجابة الإيرانيين الشاملة لفتوى تحريم التدخين، جاء فيه:" يبدو أن فاعلية القوانين ليست ذات أهمية بالنسبة للناس

بقدر الاستجابة لما يصدر من القيادة الروحية الموجهة ... وهذا مؤشر عقائدي جدير بالتقدير والاحترام(٧٥).

أدهش الانتشار السريع لفتوى تحريم التدخين السلطات الإيرانية، وأثار قلق مسئولي الشركة علي حد سواء، ووصف فورييه، طبيب الشاه والمراقب للأحداث عن كثب، الموقف قائلاً: "... لم يبق أحد في الشارع، أو حتى بين خدم الشاه من يستعمل الدخانيات بعد تحريمها... وكان حكم التحريم بمثابة هزة هزت أعضاء البلاط الملكي، بحيث جعلتهم يتخبطون، وقيل أن الشاه نفسه طلب في صبيحة اليوم التالي لوصول الفتوى (النرجيلة) فلم يحصل عليها، وعندما سأل عن السبب قيل له، وبصراحة (فتوي حجة الإسلام)(٧٦).

تحول الإيرانيون إثر استجابتهم الموحدة والشاملة لفتوى الشيرازي، من شعب مضطهد إلي قوة موحدة بعقلية واعية في معارضة سياسة الشاه، فانطقلوا بتظاهرات عمت أنحاء إيران، وهددوا بقتل موظفي الشركة، وأصبح من الصعب السيطرة على الموقف بعد أن ألصقت منشورات على جدران المساجد والمدارس والبنايات هددت بالثورة إذا لم تلغ السلطات الإيرانية الامتياز ومما جاء فيها: "... لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا..." إن إعطاء التبغ والتنباك للأجانب كغيرها من الامتيازات وفر فرصة لهم للسيطرة على ثروات البلاد وزيادة نفوذهم(٧٧).

وكان أخطرها وأكثرها في إثارة مشاعر الإيرانيين ضد الامتياز المنشور الذي دعا إلي إعلان الجهاد، والذء جاء فيه ".... إن الناس مأمورون بالجهاد، وموعدهم يوم الاثنين القادم، فمن كان مسلماً وجب عليه الجهاد حسب فتوى الشيرازي..."(٧٨) فاستعد الناس لتوفير احتياجاتهم من المواد الغذائية والأسلحة وكتابة الوصايا لذويهم، وإجراء مراسيم الوداع الأخير، وسط بكاء وصراخ الأهل والأطفال، واضطربت حالة الأجانب في العاصمة، وراحوا يتوسلون للسلطات الإيرانية لتأمين حياتهم في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإيرانية تعيش حالة القلق والاضطراب ذاته(٧٩).

تمثل رد فعل السلطات الإيرانية إزاء الهياج الشعبي المتصاعد، باتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية، فأمرت بإغلاق عدد من أبواب سراي الحكومة، وأقامت الاستحكامات، فضلاً عن نصب بعض المدافع في الساحات العامة، مما

يشير إلي حالة الترقب والخوف، التي انتابت رجال السلطنة، حسب رأي رئيس الوزراء نفسه(٨٠).

وعلي الرغم من أن كل التوقعات كانت تنذر بالخطر، إلا أن الشركة قدمت شكوى إلي ناصر الدين شاه، بوساطة قوام الدولة، وزير الخارجية، طلبت فيها التدخل لإبطال الفتوى التي بعث بها الشيرازي، فبعث الشاه المدعو عبد الله خان والي، في الثاني من ديسمبر ١٨٩٢م، ممثلاً عنه إلي المجتهد، ميرزا حسن اشتياني، يخيره إما أن يدخن (النرجيلة) أمام الناس، أو أن يطرد إلي خارج إيران، فاختار الرحيل عن إيران، وبدأ في تهيئة مستلزمات السفر(٨١).

أقدمت السلطات الإيرانية علي هذا الإجراء، في محاولة منها لكسر شوكة علماء الدين وإفراغ الفتوى من محتواها، إلا أنها جاءت بنتائج عكسية، فتطور الوضع إلي حالة من الغضب الجماهيري، يصعب السيطرة عليه، بعد أن تجمع أكثر من أربعة آلاف شخص وهم يرتدون الأكفان وكأنهم يستعدون إلي الجهاد(٨٢)، فضلاً عن مئات الناس الذين تجمعوا قرب دار المجتهد، اشتياني، لتوديعه وهم يرددون واشريعتاه، وأغلقت الأسواق وتعالت صرخات الناس التي هزت العاصمة طهران، وفي هذه الأثناء وصل ممثل الشاه معلنا إلغاء امتياز شركة تالبوت البريطانية داخل إيران، وإبقاء العقد مع الشركة لتصدير التبغ إلي الخارج، وطلب ثانية من اشتياني الخروج وشرب (النرجيلة) أمام الناس فرد اشتياني، بعدم استطاعته، مخالفة الحكم، وشق طاعة عامة المسلمين، وعندما حاول ممثل الشاه، عبد الله خان والي، اجبار اشتياني على التدخين، هب أحد أتباع اشتياني المدعو (سعيد محمد رضا طباطبائي) خارجاً عن طوره الطبيعي وأغلظ القول على الشاه وأعوانه، مما زاد من هياج المحتشدين، فأضطر ممثل الشاه على إثر ذلك إلي الهرب بمساعدة رجل الدين (حاج على أكبر بروجردي)(٨٣).

توجهت الجماهير المحتشدة بعد ذلك إلي سراي الحكومة، وفي الطريق حاول كامران ميرزا، نائب السلطنة، التحدث إليهم، إلا أنه استقبل استقبالاً عدائياً، فعاد مسرعاً إلي السراي وأمر بغلق الأبواب لمنع الجماهير من اقتحام مقر الحكومة(٨٤)، وعندها طلب من أفراد الجيش إطلاق النار على المتظاهرين

لم يمتثلوا لأوامره، فاضطر إلي الاستعانة بفوج خاص لتفريقهم، وكان حصيلة إطلاق الناس مقتل عشرين شخصاً، وجرح آخرين(٨٥).

اشتد على إثر ذلك هياج الناس وصخبهم، وتزايدت حشودهم وهم يحملون جثث القتلى، إلي دار المجتهد، اشتياني، وخشية من تطور الموقف نحو الأسوء تراجع الشاه عن موقفه، وأمر بإلغاء أمر طرد اشتياني من إيران، ودعا إلي عقد مجلس في البلاط يحضره عدد من رجال الدين والوزراء لتدارس الموقف واتخاذ القرار المناسب(٨٦).

ويبدو أن التهديد بإبعاد ميرزا حسن اشتياني عن إيران كان مناورة أخيرة من الشاه أراد بها إقناع البريطانيين بصدق نياته في دعم الامتياز، إلا أن قراره هذا دلل في الوقت نفسه على افتقار ناصر الدين شاه، إلي الوعي السياسي، لأنه لم يقدر العواقب الوخيمة التي تترتب علي طرد عالم ديني معروف مثل اشتياني من إيران(٨٧).

ولهذا تدارك الشاه الموقف، فأرسل بعد يومين هدية إلي اشتياني عبارة عن (خاتم من الماس) طلبا للصلح وتسوية الخلاف، إلا أن اشتياني، رفض الهدية وردها إلي الشاه قائلاً: "أنه لن يقبل شيئاً دون إلغاء امتياز التبغ والتنباك"(٨٨).

ومع استمرار أجواء التوتر، وتصاعد حدة المعارضة أصبح من الصعب على الحكومة الإيرانية الدفاع عن الامتياز، لأن الإيرانيين لم يكونوا أداة طيعة مثلما كان يؤمل، في حين كان رئيس الشركة يائساً في الحصول علي أي مساندة من المسئولين الإيرانيين، لاستمرار الامتياز، كما أن المفوضية البريطانية في ظل هذه الظروف كانت غير مستعدة للدفاع عن الامتياز أمام الزخم الشعبي الرافض للوجود الأجنبي(٨٩).

ومن جانب آخر جري سلسلة من الرسائل بين الشاه والمجتهد ميرزا حسن اشتياني، دارت حول حدة التوتر والاضطرابات التي شهدتها العاصمة طهران والمدن الإيرانية الأخرى بعد صدور فتوى تحريم التدخين، وتضمنت الرسائل كذلك، كلمات عتاب وأخرى تهديد ضمني لمواقف رجال الدين المؤيدة لحركة المعارضة، فضلاً عن الوسائل الواجب القيام بها لحين إيجاد حل لهذه المعضلة حفاظاً على حقوق الشعب والوطن(٩٠).

ومن الوسائل التي قامت بها السلطة الإيرانية في محاولة لحل الأزمة عقد لقاء مباشر بين المسئولين الإيرانيين، ورجال الدين، الأمر الذي باركه البريطانيون، ففي التاسع عشر من ديسمبر ١٨٩١م عقد اجتماع حضره من جانب السلطة الإيرانية نائب السلطنة وأمين السلطان وقوام الدولة، وزير الخارجية، ومن جانب رجال الدين ميرزا حسن اشتياني، وسيد على أكبر، وفضل الله نوري وغيرهم جري فيه مناقشة مواد عقد الامتياز، وتحديد الفقرات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، فأثير نقاش واسع حول كلمة (Monopoly) التي تعني (انحصار) أو (احتكار)، فقد اعترض عليها رجال الدين بقوة لأنها تمنع المتاجرة بالتبغ، إلا بإذن من الشركة، فضلاً عن أنها تعني إجبار المزارعين على بيع إنتاجهم حصراً للشركة، وهذا مخالف لأحكام الشريعة(الناس مسلطون على أموالهم)، فلا يوجد حق في إجبار المالك على ماله، كما أكدوا(٩١). وعندما حاول المسئولون الإيرانيون إيجاد صيغة بديلة لإضفاء الشرعية على الامتياز، رفض رجال الدين بقوة إجراء أي تغيير في الأحكام، وأكدوا أنهم ملتزمون بفتوى الشيرازي(٩٢).

على أثر الموقف المتشدد لرجال الدين، تغير أسلوب المسئولين الإيرانيين في الحوار من المداهنة إلي التهديد، إلا أن الرياح كانت تجري بما لا تشتهي سفنهم إذ حصل رد قاس من رجال الدين، اتسم بالجرأة والشجاعة، ومما جاء فيه: "... إذا كانت الحكومة قد وقعت عقد الامتياز فكان الواجب أن يقترن بموافقة الشعب، وإن كان الشاه قد وقعه، فلا يوجد له وجه حق ولن يكون..."(٩٣).

وقد كتب د. فورييه، طبيب الشاه الفرنسي، معلقاً على هذه الأحداث قائلاً: "إن العلماء في إيران صاروا يحكمون، في الحقيقة، في جميع الشئون .... وأصبح من المشكل جداً الدفاع عن الامتياز، وبدأ حتى الذين يجب عليهم أن يدافعوا(٩٤). غير مستعدين للدفاع عن امتيازهم، وحتى رئيس الشركة بدا يائساً من كل دعم ومساندة، ومن أوضاع إيران آنذاك"(٩٥).

ويذكر الكرماني، مؤرخ يقظة الإيرانيين، أن النساء أصبحن أكثر حماساً من الرجال في صولة النضال من أجل إلغاء الامتياز، فارتفعت أصواتهن، بعد عقد المجلس المشار إليه آنفاً، وهن يرددن " إذا تحول رجال اليوم نساء،

وركنوا إلي بيوتهم فنحن النسوة سنرتدي ملابس الرجال، ونأخذ حقوقنا بأيدينا"(٩٦).

كانت تطورات الأحداث تشير إلي أن الموقف المعادي للبريطانيين يتعزز يوماً بعد آخر، حتى أن فرانك لاسيليز Frank Lascelles الوزير البريطاني المفوض في طهران، غدا يخشى من نجاح رجال الدين في إقامة حكم معاد لأوروبا في إيران، عندها "علينا أن نتخلي عن كل أمل في إمكانية الحفاظ على مصالحنا بالوسائل التجارية" حسب رأيه(٩٧)، ومما زاد من توتر الأوضاع ظهور منشورات على جدران بنايات العاصمة طهران في ليلة عيد الميلاد ١٨٩١/ ١٨٩٢م هددت بقتل الأوروبيين إذا لم يتم إلغاء الامتياز في غضون ثمان وأربعين ساعة، وقد أثارت هذه المنشورات الرعب والهياج بين الأوروبيين، ولاسيما البريطانيين، مما اضطر السلطات الإيرانية إلي تعزيز الحراسات على مناطق سكنهم لتأمين سلامتهم(٩٨).

أدرك الشاه أن الموقف أخذ ينذر بالخطر، وأن نظام حكمه أصبح مهدداً بعد أن نجح قادة حركة المعارضة في تعبئة الجماهير الإيرانية ضد السلطة، لتعاطفها مع القوى الأجنبية ضد مصالح البلاد، ولهذا لم يكن أمام الشاه مخرجاً من هذه الأزمة، إلا بإلغاء الامتياز، امتثالاً لإرادة الجماهير الإيرانية، ولكي لا يحرق كل الجسور مع المؤسسة الدينية، فقد أعلن الشاه قراره بإلغاء امتياز التبغ والتنباك في السابع من يناير ١٨٩٢م، وطلب من الشركة إنهاء أعمالها وحساباتها بسرعة والرحيل عن البلاد(٩٩)، فصعد ميرزا حسن اشتياني المنبر في السادس والعشرين من يناير ١٨٩٢م وأعلن إلغاء امتياز التبغ والتنباك، وطالب الناس بالعودة إلي ممارسة أعمالهم اليومية.

وعلي إثر إلغاء امتياز التبغ والتنباك طالبت شركة تالبوت الحكومة الإيرانية بالتعويض المقرر لها، وبعد محادثات مطولة مع مسئولي الشركة تم تحديد قيمة التعويض بخمسمائة ألف جنيه استرليني(١٠٠)، وبرزت أمام الحكومة الإيرانية مشكلة كيفية الحصول على هذا المبلغ، وبعد مباحثات تمكن الصدر الأعظم أمين السلطان من إقناع البريطانيين بتقديم قرض للحكومة الإيرانية قيمته خمسمائة ألف جنيه استرليني، يدفعه المصرف الشاهنشاهي إلي الشركة بفائدة قدرها (٦%) على أن يسدد المبلغ على مدى أربعين عاماً،

ولضمان تسديد القرض تم رهن جمارك المنطقة الجنوبية لدى المصرف طيلة مدة القرض(١٠١)، وهكذا انتهت أزمة امتياز التبغ غير أن الرشوة ظلت في جيب كل من ارتشى، وتحمل الإيرانيون خسائر الشركة، ومع ذلك كتبت مقولة الشاه الإيرانية في الساحات العامة، "لحبي لشعبي ألغي امتياز التبغ والتنباك"(١٠٢).

شكل إلغاء امتياز التبغ والتنباك خسارة كبيرة لحيثية بريطانيا في إيران قابلها زيادة واضحة في مكانة روسيا في إيران(١٠٣)، لكن خيبة الأمل الكبيرة التي أصيبت بها بريطانيا كان متوقعا حدوثها لما تضمنه عقد الامتياز من إجحاف واضح بحق البريطانيين، ومن جانب آخر تلطخت سمعة، كل من كان له دور في التوقيع على عقد الامتياز من المسئولين الإيرانيين، لأنهم فضلوا مصالحهم الخاصة، عندما أخذوا الرشاوي من شركة تالبوت البريطانية، غير آبهين بمصلحة بلادهم العليا(١٠٤).

ومهما يكن من أمر فإن إلغاء امتياز التبغ، وإن كان قد قصم ظهر البلاد مالياً، إلا أنه كان انتصاراً لإرادة الجماهير التي رفضت القيود والاستغلال، كما أن حركة المعارضة الشعبية الواسعة للنفوذ الأجنبي كانت ذات مغزي عميق بوصفها أول معركة وطنية موحدة وقفت ضد الشاه والنفوذ البريطاني في آن واحد(١٠٤).

وفي هذا الصدد كتب ملكوم خان في صحيفته "القانون" قائلاً: "إن المعارضة الشعبية ضد امتياز التبغ والتنباك حققت فوائد لإيران في الخارج أكثر بمائة مرة من نشاط سفراء إيران، فعرف الناس في الخارج أن في إيران شعباً مقتدراً قادراً على فرض إراداته إن توفرت له القيادة الحكيمة"(١٠٦).

وهكذا انتهى امتياز التبغ والتنباك، بأول انتفاضة شعبية موحدة شهدتها إيران ضد النظام الإيراني الحاكم المستبد وضد النفوذ الأجنبي، والتي انتهت بانتصار الإرادة الجماهيرية والرضوخ لكلمة الشعب.

الخاتمة

يمكن التوصل إلي بعض الاستنتاجات من خلال دراسة أحداث حركة الانتفاضة الشعبية ضد امتياز التبغ والتنباك لشركة تالبوت البريطانية أهمها:

١-يعد الاحتجاج ضد الامتياز، والذي وصف بأنه حجر الزاوية في تاريخ اليقظة الإيرانية، أول حركة جماهيرية ناجحة في تاريخ إيران الحديث أدت إلي اندحار السلطة الدكتاتورية، وانتصار المحتجين في مطالبهم بإلغاء شامل للامتياز، فقد قاد هذا الانتصار العديد من الناس إلي النظر لأول مرة لإمكانية دحر الحكومة حتى في مجال يشمل مصالح أوروبية، الأمر الذي اعطي حركة المعارضة قوة مشجعة لأن تمارس دورها في المستقبل للتأثير في مسار سياسة الحكومة الإيرانية.

٢-مثلت حركة الاحتجاج أول تحالف ناجح بين رجال الدين، والمصلحين المحدثين، والبازار، وأبناء الفئات الاجتماعية الفقيرة، وهو تحالف عاد ليظهر فيما بعد في احتجاجات لاحقة أوتي ثمارها في الثورة الدستورية (١٩٠٥- ١٩١١م) ولكن تعاظم نفوذ رجال الدين كان بارزا في هذا التحالف، بحيث أنهم تحولوا إلي قادة فعليين للشعوب الإيرانية فيما بعد، واضطر الشاه إلي تقديم تنازلات لهم.

٤-أن نجاح حركة الاضراب ضد امتياز التبغ بين مدي عزلة النظام القاجاري، الذي ظهر أنه لا يملك أدوات إكراه واسعة بالرغم من إدعاءات ناصر الدين شاه.

٤-كانت حركة التبغ والتنباك نقطة تحول في تاريخ إيران المالي، حيث أنه إلي ذلك التاريخ كانت الحكومة الإيرانية، ومن خلال الضرائب الكثيرة ومنح الامتيازات وإهمال الأعمال العامة والنفقات، قد تمكنت من تجنب الديون الأجنبية، ولكن في ظل تلك الظروف الحرجة التي أوقعت الحكومة الإيرانية نفسها فيها، اضطرت لعقد أول قرض أجنبي بمبلغ خمسمائة ألف جنيه استرليني من المصرف الشاهنشاهي في إيران بفائدة (٦%) وبضمان موارد الجمارك في الجنوب الإيراني لأربعين عاماً تعويضاً للشركة البريطانية نتيجة إلغاء امتياز التبغ، وتلي ذلك قروض أكبر من روسيا فيما بعد أنفقت هي

الأخرى على مشاريع غير إنتاجية، وأدت أخيراً إلي الأزمة المالية الحادة التي كانت إحدى أسباب الثورة الدستورية في إيران (١٩٠٥- ١٩١١م).

٥-استنبط الأجانب بدورهم بعض الدروس من تجارب ما رافق امتياز التبغ، لذا نراهم يركزون بعد نجاح الحركة الاضطرابية على وسائل جديدة للتغلغل، تحولت القروض إلي واحدة من أهمها.

٦-أدت الحركة الإضرابية إلي حدوث بعض الانعطاف في سياسة إيران الخارجية، فالحكومة الإيرانية التي حاولت الاعتماد علي بريطانيا خلال الثمانينات، لم تعد بعد فشل امتياز التبغ قادرة على أن تقاوم الضغط الروسي طالما أن امتياز التبغ كان حالة سلبية دعمتها بريطانيا ضد الشعوب الإيرانية، فحدث تغيير نسبي في مواقع كل من بريطانيا وروسيا في إيران، وذلك بزيادة واضحة في مكانة الروس في إيران وتردي لمكانة البريطانيين.

هوامش البحث:

١-ناصر الدين شاه: هو رابع ملوك الأسرة القاجارية، ولد في ١٧ يوليو ١٨٣١م، تولي العرش بعد وفاة والده محمد شاه وذلك قبل أن يتم السابعة عشر من عمره، شهدت إيران خلال سنى حكمه التي قاربت الخمسين عاماً الكثير من المتغيرات على الصعيد الداخلي أهمها حصول الدول الأجنبية على الامتيازات داخل إيران، قتل في الأول من مايو عام ١٨٩٦م في حرم عبد العظيم على يد ميرزا رضا كرماني في أثناء احتفاله بالذكرى الخمسين لتوليه العرش الإيراني.

اسماعيل رائين: بانكري – تاريخ معاصر إيران وخيانت رجال إيران در دوران قاجار، تهران، ١٣٨٦ش، ص ٣٤- ٣٦.

٢-هنري درموند ولف: هو الوزير البريطاني المفوض في طهران عام ١٨٨٧م، استطاع أثناء مدة تمثيله للحكومة البريطانية في طهران من تحقيق نجاحات مهمة رسخت المصالح البريطانية في إيران، بحكم علاقته الوثيقة مع الصدر الأعظم ميرزا على أصغر خان، أمين الدولة، الذي كان متعاطفاً مع بريطانيا في مجال منح الامتيازات للأجانب، وقد امتاز ولف بخبرته في الشئون الإيرانية، ومعرفته بالمسئولين الإيرانيين، وقد قام بجولات في مدن خيوه وخراسان وبخاري بين عامي ١٨٣٤ – ١٨٤٤م.

محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارهم، جاب دوم، تهران، ١٣٣٦، ١١٣٤- ١١٣٥.

٣-امتياز الملاحة في نهر الكارون: تم منح هذا الامتياز لإحدى الشركات الإنجليزية باسم الأخوة لينج وذلك في ٣٠ أكتوبر عام ١٨٨٨م، حيث حصلت الشركة على امتياز الملاحة في الجزء السفلي من نهر كارون، وترجع أهمية نهر الكارون بالنسبة للبريطانيين إلي أنه الممر الملاحي الوحيد داخل إيران، حيث ينساب من نقطة اتصاله من شط العرب في المحمرة إلي الأحواز، وشوشتار وإلي ما وراءها، ممل يسهل عملية التجارة البريطانية الهندية مع المدن الرئيسية في إيران، وقد تألف الامتياز من ٢٤ بنداً، تضمنت ضوابط مختلفة لمرور السفن في نهر الكارون وكيفية مراعاتها مع الدول المبحرة خلالها، فضلاً عن استقلال المناطق المحيطة بالنهر وبناء المخازن ومنع حمل السلع الممنوعة، ولا يحق للتجار الابحار أو الملاحة دون دفع الرسوم الجمركية.

انظر نص الامتياز في: إبراهيم تميوري: عصربي خبري يا تاريخ امتيازات در إيران، تهران، ١٣٣٢، ص ١٦٧- ١٦٨.

٤-امتياز البنك الشاهنشاهي: تم توقيع وثيقة هذا الامتياز في الثلاثين من ديسمبر عام ١٨٨٩م، بين إيران والبارون جوليوس دي رويتر، وقد اشتمل علي (١٤) بنداً، وكان لمدة ستون عاماً، تضمن تأسيس مصرف عرف بالمصرف الإمبراطوري الإيراني في طهران، وإنشاء فروع أخرى له في المدن الإيرانية الأخرى، برأس مال ٢٠٠ مليون فرنك، ولإيران حصة ٦% فقط من أرباح المصرف، ويلتزم المصرف بإصدار العملة الورقية، وتقديم القروض للسلطات الإيرانية بالإضافة إلي استثمار الثروات المعدنية الإيرانية.

سيد محمد على جمالزاده: كنج شايكان (يا أوضاع اقتصادي إيران)، جاب اول، تهران، ١٣٦٢، ص ١٠٩- ١١١.

٥-ميرزا على أصغر خان: تقلد منصب الصدر الأعظم في إيران منذ عام ١٨٨٥م وحتى عام ١٨٩٦م، كان يتصف بالجهل والأمية والإخلاص الأعمى للشاه، وكل ما كان يتمناه أن يرضي سيده، ويحقق ما يحبه لذاته، وأن يملأ جيوب رجال البلاط، ويعطي الامتيازات للأجانب بشكل مفرط.

أبو القاسم طاهري: تاريخ روابط بازركاني وسياسي إيران وانكليس (از دوران فرمانروائي مغولان تايايان عهد قاجار)، جلددوم، بلا، ١٣٥٤، ص ٥٠٩، محمد جواد مشكور: تاريخ إيران زمين از روزكار باستان تاعصر حاضر، تهران، ٢٥٣٦ش، ص ٣٥٤- ٣٥٥.

٦-أبو القاسم طاهري: مرجع سابق، ص ٥٢٥، حسين احمدي: كالبد شكافي سياست انكليس هادر ايران ١٨٠٠- ٢٠١٢ (جكيده مقالات فارمي همايش بين المللي)، جاب أول، تهران، ١٣٩٢ ص ٦١.

٧-بيتر أروي: تاريخ معاصر إيران أز تأسيس تا انقراض قاجارية، ترجمة محمد رفيعي مهر آبادي، جلد أول، جاب أول، تهران، ١٣٦٣ش.

٨-الميجور جيرولد تالبوت: واحد من الإنجليز الأغنياء الذين حصلوا على أموال طائلة نتيجة الزواج، كانت له كتابات كثيرة عن الدخانيات، وقد اكتشفت ثروة سرية كامنة في إيران يمكن استغلالها، إلا وهي التبغ والتنباك الذي يعد من المحاصيل الإيرانية الجيدة، والذي يفوق التنباك الهندي عطراً وجودة، جاء تالبوت إلي إيران سراً، وقد اخفت المفوضية البريطانية نبأ وصوله لعدة أيام بالتواطؤ مع أمين السلطان، إلي أن كتبت صورة عقد الامتياز ووقع عليها الشاه، وقد قدم للشاه صك بـ ٢٥ ألف ليرة مقدم التوقيع على الامتياز، وأعطي لأمين سلطان بدوره ٢٥ ألف ليره لمجهوداته في توقيع الامتياز

خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، تهران، ١٣٣٨، ص ١٩٩- ٢٠١.

٩-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم ١١٧٥

P.Sykes. AHistory of Persia, Vol, II, Third Edi, London, 1963, P. 372.

١٠-خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، ص ١٩٩.

١١-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، ١١٧٨.

١٢-خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، ص ٢٠٠.

١٣-f.Kazem Zadeh, Russia and Britain in Persia 1864, 1914, Astudy in imperialism, New Haven, 1968, P. 251.

خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، ١٩٩- ٢٠١، عباس رمضاني: معاهدات تاريخي (صد قرار دار تاريخي از دوره صفوية تايايان عصر قاجارية، انتشاارت) جاب دوم، تهران، ١٣٨٧، ص ٢٢٥- ٢٢٧.

١٤-يعلق المؤرخ الإيراني الدكتور محمود افشار على البند الرابع عشر من الامتياز، بأنه محاولة لإبعاد روسيا عن كل اختلاف يقع بين كل من الطرفين المتعاقدين، إذ لم يرد اسمها بين المحكمين.

محمود افشار يزدي: سياست اروبا در ايران، ترجمة سيد ضياء الدين دمشيري، تهران، ١٣٥٨هـ. ش، ١٩٧٩م، ص ٢٥٧.

١٥-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري إيرانيان، جايخانه سيهر، جاب سوم، تهران، ١٣٦٣ش، ج١، ص ٣٨- ٤٠، على أكبر ولايتي: تاريخ روابط خارجي إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، جاب دوم، تهران، ١٣٧٥، ص ٣٤١، ٣٤٤.

١٦-مصطفى موسى محمد شرف: دراسة في الوثائق الفارسية للعلاقات الإيرانية الروسية حتى نهاية العصر القاجاري، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٩١م، ص ١٧٧.

١٧-عبد الله المستوفي: شرح زندكاني من يا تاريخ اجتماعي واداري دورة قاجارية، جلد أول (أز أغاز محمد خان تا آخر عصر ناصر الدين شاه) جاب دوم، تهران، ١٣٤٢، ص ١٠٣.

١٩-يرواند آبراهاميان: إيران بين دو انقلاب از مشروطه تا انقلاب اسلامي، مترجمان:كاظم فيروز منذ حسن شمس أروي، دكتر محسن مدير شانه حي، تهران، جاب دوم، ١٣٧٨، ص٤٤.

١٩-عبد الله مستوفي: شرح زندكاني من يا تاريخ اجتماعي واداري دوره قاجارية، جلد اول، ص١٠١.

٢٠-ج.ج لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي، تعريب مكتب أمير دولة قطر، الجزء ٥، الطبعة الجديدة، بلا، بلا، ص ٣٠٠٩ ــ ٣٠١١.

٢١-أبو القاسم طاهري: تاريخ روابط بازركاني وسياسي إيران ونكليس، ج٢، ص ٥٠٨ ــ ٥٠٩.

٢٢-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري إيرانيان، ص ٤١، فريدون آدميت: شورش برا امتياز نامة رزي، تهران، جاب أول، ١٣٦٠، ص ١١، موسى نجفي، رسول جعفريان: سده تحريم تنباكو، انتشارات اميركير، تهران، ١٣٧٣، ص ٦٤.

٢٣-ناظم الاسلام كرماني: تاريخ بيدارى ايرانيان، ص ٤٢.

٢٤-كانت كمية التنباك التي تستهلك في إيران آنذاك تقدر بـ (١٨) مليون طن سنوياً حسب تخمين آغاي كتايحي، رئيس جمارك إيران في تلك الفترة.

محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي، مجلد جهارم، ص ١١٧٦.

25- P.Sykes, Op. Cit, P. 372.

٢٦-د. فوربيه هو طبيب فرنسي الأصل صحبه الشاه إلي إيران أثناء عودته من سفرته الثالثة لأوروبا.

27- E.G. Browne, The Persion Revolution of 1905 – 1909, London, 1966, P 50.

28-E.G. Browne, Op. Cit, P. 46- 47

فريدون آدميت: شورش برنامه رزي، ص ١٠- ١١.

29-E.G. Browne, Op. Cit, P 48

30-E.G. Browne, The Persian Revolution of 1905- 1909, P 40.

٣١-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، ص ١١٨٦.

٣٢-محمود افشار يزدي: سياست أوروبا در إيران، ص ٥٧.

٣٣-أبو القاسم طاهري: تاريخ روابط بازركاني وسياسي إيران وانكليس، جلد روم ص ٥٢٧.

٣٤-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري إيرانيان، ص ١٩.

٣٥-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، ص ١١٨٧.

٣٦-كمال مظهر أحمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥م، ص ١٨٥- ١٨٦.

٣٧-إبراهيم الدسوقي شتا: الثورة الإيرانية الجذور الأيدلوجية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، ص ٦٣.

٣٨-للمزيد من التفاصيل عن دور المؤسسة الدينية في الحياة السياسية في إيران يراجع، كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص ١٨٣، ١٩٠.

٣٩-كمال مظهر أحمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص ١٨٥.

40-H.Algar, Religion and state in Iran 1785- 1906, Los Angles, 1969, P. 206

فريدون آدميت: شورش بر امتياز نامة رزي، ص ٢٠، علي أكبر ولايتي: تاريخ روابط خارجي إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، ص ٣٤٩.

٤١-مهدى ملكزاده: تاريخ انقلاب مشروطية إيران، جلد أول، تهران، ١٣٣٨، ص ١٢٨.

٤٢-خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، ص ٢٤١.

٤٣-ذكر ميرزا على أصغر خان رئيس الوزراء الإيراني أنه أخطأ عندما أمر بنفي سيد على أكبر إلي البصرة، وكان من المفروض أن يستقدمه إلي طهران.

خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، ص ٢١٤.

٤٤-السيد جمال الدين الأفغاني: ولد عام ١٨٣٩م في أسد آباد التابعة لكابل، احتلت أسرته التي كانت تمتلك مقاطعات كبيرة في أفغانستان، مكانة مرموقة بين الأهالي هناك، تعلم دروسه المختلفة في كابل، ثم عزم السفر من سن ١٨ عاماً إلي الهند، فأقام فيها سنة وعدة أشهر لدراسة الرياضيات، ثم سافر إلي مكة للحج، فأقام في الحجاز عاماً كاملاً، ثم رجع إلي كابل وانخرط في سلك موظفي دوست محمد خان، وفي عام ١٨٦٩ سافر إلي مكة بسبب الاضطرابات السياسية في أفغانستان، ثم سافر إلي تركيا التي فيها ارتقي الأفغاني المنبر، خطيباً بليغاً جذاباً حتى كسب سمعة عالية، ولكن أفكاره ازعجت بعض كبار الزعماء هناك، فراحوا يشكون لدى شيخ الإسلام الذي طلب من السلطان إبعاده فرحل شبه مطرود إلي مصر عام ١٨٧١م، احتل الأفغاني في مصر مكانة قوية، في نفوس المتعلمين، الذين كانوا يشاركونه عداءه للإنجليز، وقد سافر من لندن إلي باريس، ثم ذهب عام ١٨٨٦م إلي إيران

بناء على دعوة من ناصر الدين شاه ولكنه بعد عدة أشهر استأذن بالسفر إلي روسيا لأنه أصبح مصدر قلق للشاه، ثم في عام ١٨٨٩م دعاه الشاه خلال سفرته الثالثة لأوروبا لزيارة إيران، فلبى الدعوة، في الوقت الذي كانت فيه أحداث التبغ قد اشتعلت.

ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري إيرانيان، مجلد أول، ص ٥٣- ٥٩.

٤٥- للإطلاع على نص الرسالة: ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري إيرانيان، مجلد أول، ص ٦٨.

٤٦-خان ملك ساساني: سياستكران دورة قاجار،جلد دوم، ص ٢١٦.

٤٧-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري إيرانيان، مجلد أول، ص ٧٢- ٧٤.

٤٨-خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، ٢١٥.

٤٩-محمود افشار يزدي: سياست أوروبا در إيران، ص ٢٥٨.

٥٠-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، ص ١١٨٧.

٥١-خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجارية، جلد دوم، ص ٢١٦، فريدون آدميت: شورش بر امتياز نامه رزي، ص ٣١- ٣٢.

٥٢-محمود محمود: تاريخ روابط إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، ص ١١٨٨.

53-H. Algar, Religion and state in Iran, P. 209

٥٤- محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، ص ١١٨٨.

٥٥-كمال مظهر أحمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص ٢٠١.

٥٦-خال ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، ص ٢١٦.

٥٧-مهدي ملكزاده: تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد أول، ١٢٨، علي أكبر ولايتي: تاريخ روابط خارجي إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، ص ٣٥٨.

٥٨-مهدي ملكزاده: تاريخ مشروطية إيران، جلد أول، ص ١٢٨، H, Algar, Religion and state in Iran, P. 209 .

٥٩-عين محس خان مشير الدولة (١٨٢٠- ١٨٩٩) وزيراً للعدلية والتجارة في عام ١٨٩١ بعد أن كان سفير لبلاده في استانبول لمدة ١٨ عام.

60-E.G. Browne, The Persian Revolution of 1905, 1909, P. 51

٦١-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، ١١٨٨.

62-E.G. Browne, The Persian Revolution of 1905, 1909, P. 51.

٦٣-كمال مظهر أحمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ص٢٠١.

64-H.Algar, Religion and state in Iran, P. 209

علي أكبر ولايتي: تاريخ روابط خارجي إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، ص ٣٦٠، ٣٦١.

٦٥-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري إيرانيان، ص ٢٤.

٦٥-للإطلاع على نص البرقية يراجع: ناظم الإسلام كرماني، تاريخ بيداري ايرانيان، ص ٦٦.

67-H.Algar, Religion and state in Iran, P. 211

68-E.G. Browne, The Persian Revolution of 1905- 1909, P.51, P. Sykes, A History of Persia, Vol, II, 373.

٦٩-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، مجلد أول، ص١٢.

علي أكبر ولايتي: تاريخ روابط خارجي إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، ص ٣٦٧.

٧٠-خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، ص ٢١٨، فريدون آدميت شورش بر امتياز نامة رزي، ص ٧٥.

٧١-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، ص ١٨٨.

٧٢-أبو القاسم طاهري: تاريخ روابط بازركاني وسياسي إيران وانكليس، جلد دوم، ص ٥٢٧، سريرسي سايكس: تاريخ إيران، ترجمة: آفاي سيد محمد تقي فخر داعي كيلاني، جلد دوم، جايخانه رنكين، جاب أول، تهران، ١٣٣٠، ص ٥٣٥، حسن أعظم قدسي: كتاب خاطرات من يا روش شدن تاريخ صد ساله، جلد أول، تهران، ١٣٤٢، ص ٤٠.

٧٣-خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، ص ٢١٨، حسن أعظم قدسي: كتاب خاطرات من ياروشن شدن تاريخ ص ساله، جلد أول، ص ٤٤.

٧٤-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد أول، ص ١٣.

75-E.G. Browne, The Persian Revolution of 1905 – 1909, P. 52

٧٦- "المنار" (مجلة)، القاهرة، الجزء الحادي عشر، المجلد العاشر، ٤ كانون ثاني ١٩٠٨م، ص٦.

٧٧-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد أول، ص ٣٥- ٣٦.

٧٨-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان،جلد أول، ص ٣٦- ٣٧، على أكبر ولايتي: تاريخ روابط خارجي إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، ص ٣٧٥.

٧٩-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد اول، ص ٣٦- ٣٧

٨٠-خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، ص ٢١٨.

٨١- خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، ص ٢١٨ – ٢١٩.

82-H.Algar, Religion and state in Iran, P. 214

٨٣-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد أول، ص ١٢، حسن أعظم قدسي: كتاب خاطرات من ياروشن شدن تاريخ صد ساله، ج١، ص ٤١.

84-H.Algar, Religion and state in Iran, P. 214

٨٥-خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، ص ٢١٩.

٨٦-ناظم الإسلام كرماني، تاريخ بيداري إيرانيان، جلد أول، ص .١٣

87-H. Algar, Religion and state in Iran, P. 216

٨٨-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكلس در قرن نوزدهم، جلد جهارم ص ١١٩٠.

٨٩-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، ص ١١٨٩.

٩٠-للمزيد من التفاصيل عن مضامين الرسائل المتبادلة يراجع: ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد أول، ١٤- ٢١.

٩١- ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد أول، ص ٣٧.

٩١-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد أول، ص ٣٨.

٩٢-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد أول، ٤٠- ٤١.

٩٤-يقصد بهم البريطانيين.

٩٥-مقتبس من: E.G. Browne, The Persian Revolution of 1905, 1909, P 52.

٩٦-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد أول، ص ٤٢، حسن أعظم قدسي: كتاب خاطرات من ياروشن شدن تاريخ صد ساله، جلد أول، ص ٤٥ – ٤٦.

97-H. Algar, Religion and state in Iran, P. 216.

٩٨-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس، جلد جهارم، ص ١١٨٩.

٩٩-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد أول، ٢٠٢٠.

١٠٠-P.Sykes: A History of Persia, P. 373

سريرسي سايكس: تاريخ إيران، ترجمة: آقاي سيد محمد تقي فخر داعي كيلاني، جلد دوم جابخانه رنكين، جاب أول، تهران، ١٣٣٠، ص ٥٣٦.

١٠١- إبراهيم تيموري: عصربي خبري، ص ٣٦٨- ٣٧١.

١٠٢- أبو القاسم طاهري: تاريخ روابط بازركاني وسياسي إيران وانكليس، جلد دوم، ص ٥٢٨.

١٠٣- عباس رمضان: معاهدات تاريخي إيران (صد قرار دار تاريخي از دورة صفوية تاياپان عصر قاجارية، ص ٢٣٣.

١٠٤- محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، ص ١١٩٣.

١٠٥-عبد الله زاري: تاريخ مفصل إيران (ازتاسيس سلسلة ماد تاعصر حاضر)، جاب دوم، تهران، ١٣٢٥، ص ٤٥٣.

١٠٦-أبو القاسم طاهري: تاريخ روابط بازركاني وسياسي إيران وانكليس، جلد دوم، ٥٣٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

١-إبراهيم الدسوقي شتا: الثورة الإيرانية الجذور الأيديولوجية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٧م.

٢-ج.ج. لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي، تعريب مكتب أمير دولة قطر، الجزء ٥، الطبعة الجديدة، بلا، بلا.

٣-كمال مظهر أحمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥م.

ثانياً: المراجع الفارسية:

١-إبراهيم تيموري: عصربي خبري يا تاريخ امتيازات در إيران، تهران، ١٣٣٢.

٢-أبو القاسم طاهري: تاريخ روابط بازركاني وسياسي إيران وانكليس (ازدوران فرمانروائي مغولان تايايان عهد قاجار)، جلد دوم، بلا، ١٣٥٤.

٣-إسماعيل رائين: بازنكري تاريخ معاصر إيران وخيانت رجال إيران در دوران قاجار، تهران، ١٣٨٦ش.

٤-بيتر آوري: تاريخ معاصر إيران از تأسيس تا انقراض قاجارية، ترجمة: محمد رفيعي مهر آبادي، جلد أول، جاب أول، تهران ١٣٦٣ ش.

٥-حسن أعظم قدسي: كتاب خاطرات من ياروشن شدن تاريخ صد ساله، جلد أول، تهران، ١٣٤٢.

٦-حسين أحمدي. كالبد شكافي سياست انكليس ها در إيران ١٨٠٠- ٢٠١٢م (جكيدة مقالات فارسي همايش بين المللي)، جاب أول، تهران، ١٣٩٢.

٧-خان ملك ساساني: سياستكران دوره قاجار، جلد دوم، تهران، ١٣٣٨

٨-سريرسي سايكس: تاريخ إيران، ترجمة: آقاي سيد محمد تقي فخر داعي كيلاني، جلد دوم، جايخانه رنكين، جاب أول، تهران، ١٣٣٠.

٩-سيد محمد علي جمالزاده: كنج شايكان (يا أوضاع اقتصادي إيران)، جاب أول، تهران، ١٣٦٢.

١٠-عباس رمضاني: معاهدات تاريخي إيران (صد قرار داد تاريخي أز دوره صفوية تايايان عصر قاجارية، انتشارات ترفند، جاب دوم، تهران، ١٣٨٧.

١١-عبد الله مستوفي: شرح زندكاني من يا تاريخ اجتماعي واداري دوره قاجارية، (از آغار محمد خان تا آخر عصر ناصر الدين شاه)، جلد أول، جاب دوم، تهران، ١٣٤٢.

١٢-علي أكبر ولايتي: تاريخ روابط خارجي إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، جاب دوم، تهران، ١٣٧٥.

١٣-فريدون آدميت: شورش بر امتياز نامة رزي، جاب أول، تهران، ١٣٦٠.

١٤-محمد جواد مشكور: تاريخ إيران از روزكار باستان تا عصر حاضر، تهران، ٢٥٣٦ش.
١٥-محمود افشار يزدي: سياست اروبا در إيران، ترجمة: سيد ضياء الدين دمشيري، تهران، ١٣٥٨هـ. ش ر ١٩٧٩م.
١٦-محمود محمود: تاريخ روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم، جلد جهارم، جاب دوم، تهران، ١٣٣٦.
١٧-مهدي ملكزاده: تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد أول، تهران، ١٣٣٨.
١٨-موسى نجفي ورسول جعفريان: سده تحريم تنباكو، انتشارات امير كبير، تهران، ١٣٧٣.
١٩-ناظم الإسلام كرماني: تاريخ بيداري ايرانيان، جلد أول، جايخانة سيهر، جاب سوم، ١٣٦٣ش.
٢٠-يرواند آبراهاميان: إيران بين دو انقلاب از مشروطة تا انقلاب إسلامي، مترجمان: كاظم فيروزمند حسن شمس آروي، محسن مدير شانه جي، جاب دوم، تهران، ١٣٧٨.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1-P.Sykes: A History of Persia, Vol, II, Third Edi, London, 1963.
2-E.G. Browne, The Persian Revolution of 1905 – 1909, London, 1966.
3-F. Kazem Zadeh, Russia and Britain in Persia, 1854-1914, Astudy in imperiaiism , New Hoven, 1968.
4-H. A Lgar, Religion and state in Iran 1785 – 1906, Los Angles, 1969.

رابعاً: رسائل علمية غير منشورة:

١-مصطفى موسى محمد شرف: دراسة في الوثائق الفارسية للعلاقات الإيرانية الروسية حتى نهاية العصر القاجاري، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٩١م.

خامساً: الدوريات

١-"المنار" (مجلة)، القاهرة، الجزء الحادي عشر، المجلد العاشر، ٤ كانون ثاني، ١٩٠٨م.